المشاركون في الندوة العلمية (أمن عدن ضرورة وطنية ومصلحة دولية واقليمية) يدعون إلى التكاتف والتوحد لمواجهة التحديات التي تواجه الوطن

■ ،، عدن/سبأ

اختتمت أمس بعدن الندوة العلمية (أمن عدن ضرورة وطنية ومصلحة دولية واقليمية) نظمها على مدى يومين مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث بالمحافظة.

ناقش المشاركون في جلستي عمل أمس عدداً من أوراق العمل حيث استعرضت الجلسة الأولى برئاسة رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة بعدن العميد علي ناجي عبيد وعضوية نجيب يابلي ونجمي عبدالمجيد أربع أوراق عمل حول (حشد المجهود الوطني لمواجهة مخاطر الانفلات الأمني المحتملة).

وتناولت الأوراق مخاطر الاختلالات الأمنية على عدن ودور الإعلام في تعزيز الأمن والاستقرار، والإسلام والغرب ومحاربة الإرهاب في ضوء حل الصراعات وتصحيح المفاهيم والدور المفترض للأحزاب في السلطة والمعارضة في حفظ الأمن والاستقرار ومنظمات المجتمع المدني ودورها في هذا الجانب.

وفي جلسة العمل الثانية التي ترأسها رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة عدن الدكتور مهدي عبدالسلام وعضوية عبدالرحمن نعمان وقاسم المحبشي وأفراح جابر وسماح ملهي قدمت أربع أوراق عمل تطرقت إلى أمن عدن الأمن الإقليمي والدولي والقرصنة والإرهاب علاقة جدلية في الإخلال بأمن المنطقة والتعاون لمواجهتهما والدور الخارجي وتباين مواقفه.

وأكد المشاركون في ختام الندوة على حساسية المرحلة التي يمر بها اليمن واعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخه وضرورة اضطلاع الجميع بمسئولياتهم الوطنية والأخلاقية التي توجب التكاتف والتوحد لمواجهة التحديات التي تواجه الوطن.

وشددت التوصيات على أهمية الدور التنويري للاعلام في هذه المرحلة من خلال غرس ثقافة الاعتدال المستمدة من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وكذا دور المساجد في التوعية ونشر ثقافة الاعتدال ونبذ العنف باعتباره دخيل على المجتمع.

وأوصى المشاركون بتفعيل النشاط الثقافي والتوسع في إنشاء وافتتاح المكتبات والأندية الثقافية والمسارح التي تعمل على تنمية مهارات وقدرات الشباب.

وطالب المشاركون باعتبار وثائق ومخرجات الندوة مرتكزات عمل يقترح على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الاستئناس بها في برامجها لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف.

صناع الأزمات والفتن ينفذون مخططا لتدمير مكتسبات الوطن التنموية

الاقتصاد ومصالح الوطن في مرمى نيران الخارجين على القانون

■ ،، حمل خبراء الاقتصاد العصابات الخارجة على النظام والقانون والمتمردين ومسببي الأزمة السياسية من أحزاب اللقاء المشترك الذين رفضوا الجلوس إلى طاولة الحوار مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي في اليمن.. وأضاف الخبراء: إن ما تقوم به تلك القوى السياسية من أعمال فوضى وتفجير أنابيب النفط ومنع وصول المشتقات النفطية إلى الأسواق وتخريب شبكات الكهرباء قد اثر على الاقتصاد الوطني وحمل المواطنين المزيد من الأعباء الحياتية، مشيرين إلى أن هذه العصابات الإرهابية والمتحالفين معها يسعون إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتدمير مكتسبات الاقتصاد الوطني وبنيته التحتية على مدار العقود الماضية.

وأكد الخبراء أن الحكومة والأجهزة التنفيذية تواجه مصاعب في مواجهة المشاكل الاقتصادية في ظل الممارسات الإرهابية والعدوانية لعصابات المشترك وحلفائهم والتي تقوم بقطع الطرق وتفجر منشآت الكهرباء وتمنع وصول الغاز والنفط إلى المواطنين لتعميق الأزمة المعيشية وتحميلها لمؤسسات الدولة .

وقد أضافت موجة الاعتصامات التي تشهدها الساحة أعباءً جديدة على ميزانية اليمن المنهكة أصلاً بتناقص الإيرادات وارتفاع العجز،ما يضيق الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام الحكومة المالية لتفادي كارثة اقتصادية ستهوي بملايين اليمنيين إلى خانة الفقر.

وأكد الخبراء: إن توقف صادرات اليمن النفطية والبالغة ٢٨٠ ألف برميل يوميا يعد أمرا خطيرا بالنسبة للاقتصاد اليمني،حيث تشكل صادرات اليمن من النفط ٩٣٪ من إجمالي حجم الصادرات، و٧٥ ٪ من الموارد العامة للدولة .

وتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى انخفاض كميات الإنتاج من النفط خلال الفترة (يناير- مايو ٢٠١١) عن الفترة المقابلة من عام ٢٠١٠م بما نسبته ٢٤٪ وهذا ما ترتب عليه انخفاض نصيب الحكومة منه وبالأخص المخصص للاستهلاك الذي تراجع خلال شهري فبراير ومارس وتوقفه خلال شهري ابريل ومايو، وهو ما أدى إلى انخفاض حجم المتاح في السوق المحلية من المشتقات النفطية وبالتالي تفاقم الأزمة، مما دفع الحكومة إلى استيراد المشتقات النفطية حيث بلغت خلال الفترة يناير مايو نحو مليار و٣٩٦ مليون دولار، وهذا ما نتج عنه السحب من عوائد الصادرات النفطية خلال شهري (ابريل ومايو ٢٠١١) وترتب عليه مواجهة متطلبات الاستيراد من السحب من الاحتياطيات الخارجية الذي ادى الى تراجع احتياطات اليمن من العملات الصعبة من ٥,٩ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٤ مليارات و٨٦٢ مليون دولار نهاية مايو ولم تتوقف آثار الأزمة عند هذا الحد بل وساهمت في ضعف تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تأثر المالية العامة للدولة من خلال ارتفاع الدين العام المحلي والخارجي.

وكان هشام شرف عبدالله، وزير الصناعة والتجارة قال ان بلادنا قد تكبدت خسائر بلغت أربعة مليارات دولار خلال الأشهر الأربعة الماضية بسبب توقف صادرات النفط، وكذلك بسبب مشتريات النفط بالأسعار الدولية، إضافة إلى تراجع عائدات السياحة، والرسوم الجمركية، والضرائب.

وكانت مصادر في وزارة السياحة قد أكدت إن القطاع السياحي الذي كان يساهم بـ١١٪ من الناتج المحلي وصل إلى نقطة الصفر. وتكاد الفنادق تكون خالية، إضافة إلى أن المطاعم تفتح أبوابها لساعات معينة بسبب انعدام المشتقات النفطية..وفي القطاع السياحي قدرت الخسائر جراء الأزمة السياسية منذ فبراير الماضي نحو ٥٥٠ مليون دولار.

وأشار وكيل وزارة السياحة لقطاع التنمية السياحية عمر بلغيث، إلى أن عائدات القطاع السياحي خلال العام المنصرم بلغت ملياراً و١٠٠ مليون دولار أمريكي فيما كان المتوقع أن ترتفع عائدات السياحة للعام الجاري ٢٠١١ بنسبة ٥ ٪ مقارنة بعائدات العام الماضي.

ونوه بلغيث إلى أن السياحة الداخلية توقفت، وتم إلغاء مهرجانات الصيف التي كانت تقام سنوياً، مثل مهرجان صيف صنعاء وإب وحضرموت وغيرها.

نزيف القطاع الخاص

كما دفعت الأزمة الاقتصادية شركات القطاع الخاص إلى تسريح ٦٠٪ من موظفيها بعد توقف الأنشطة التجارية والاقتصادية والسياحية والعقارية، بإعطائهم إجازات مفتوحة بعضها نصف راتب والبعض الآخر من دون راتب إلى حين عودة الأمور إلى طبيعتها وشملت تأثيرات الأزمة السياسية على الاقتصاد اليمني تراجع حركة التجارة الداخلية بنسبة ٧٠٪.

وكان نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة محمد صلاح قد أكد أن الأوضاع الاقتصادية في اليمن تتضاعف في صورة لافتة وتسير منذ ستة أشهر إلى خطورة غير مسبوقة على الوضع الاقتصادي، خصوصاً لذوي الدخل المحدود والأسر الفقيرة، إذ ارتفعت أسعار المتطلبات الحياتية الرئيسة بنسبة ٥٠٠ ٪ في غضون أشهر قليلة.. واعتبر أن الانقطاع الكهربائي المتكرر يؤدي إلى تراجع مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية.

وقال: أن خسائر الاقتصاد نتيجة الأزمة السياسية القائمة منذ اندلاع الاحتجاجات تقدر بنحو١٧ مليار دولار، مشيراً إلى أن عدداً من المصانع والمعامل والورش والمحلات التجارية أغلقت أبوابها وسرحت عشرات آلالاف العمال.

وأكد أن اليمن تعيش كارثة اقتصادية نتيجة الأزمة السياسية المتفاقمة،مشيراً إلى أن «الغرفة التجارية والصناعية» شكلت فريق مسح ميداني لحصر المصانع والمنشآت المتضررة بسبب شح الديزل وأزمة الكهرباء.

وأشار محمد صلاح إلى ان معظم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية في اليمن تضررت نتيجة الأزمة السياسية حيث تشير المعلومات إلى توقف حوالى ٥٠٠مصنع ومعمل وورشة في مختلف المحافظات مما نتج عنه توقف وتسريح المئات من العمال .كما توقف قطاع الانشاءات بنسبة تتجاوز ٩٠٪ والقطاع التجاري بنجو٨٠٪ والقطاع السياحي بنسبة ١٠٠٪ وبالمثل لبقية القطاعات الانتاجية والاقتصادية.

من جانبه أكد نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن جمال السنباني أن الأزمة السياسية القائمة أثرت تأثيرا كبيرا على العمالة اليمنية في القطاعات المختلفة وأنه تم تسريح آلاف العمال من وظائفهم.. وقال السنباني: إن الطلب على العمالة توقف توقفا كاملا بسبب توقف أعمال البنية التحتية والإنشاءات في مختلف محافظات اليمن وهو ما ضاعف من أعداد العمالة الفائضة لتصل إلى أكثر من ٢٠٠ ٪ عما كانت عليه قبل الأزمة حسب التقديرات الأولية .

خسائر مالية ومصرفية

ومن جانبه يقول الخبير الاقتصادي اليمني أحمد سعيد شماخ أن الخسائر المالية بسبب الاحتجاجات أسفرت عن توقف الاستثمارات المحلية والاجنبية، كما تأثرت المالية العامة للدولة بارتفاع الدين العام المحلي الى اكثر من ٩٠٠ مليار ريال يمني وهو مايحتم على الدولة زيادة نشاطها في الحصول على هبات ومساعدات اضافية اخرى عاجلة من مختلف المؤسسات والمنظمات والدول .

ولاحظ شماخ أن كل هذه المؤشرات والعوائق قد اثرت وبشكل مباشر وغير مباشر على التصنيف الائتماني لليمن وفقاً لتلك التصنيفات الصادرة عن مؤسسات التصنيف والشركات الدولية.

وأوضح شماخ أن أبرز مؤشرات الأزمة اليمنية خلال الربع الثاني من العام الجاري تدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة اسعار الفائدة،وحصول شلل تام لكثير من النشاطات الاقتصادية وخصوصاً منها قطاع الصناعة والسياحة وقطاع الخدمات والقطاع المصرفي .

وتوقع مستشار وزارة الصناعة والتجارة طه الفسيل أن يتعرض الريال اليمني إلى المزيد من الانحدار في ظل الأزمة السياسية الراهنة.

وقال الفسيل إن المعطيات الراهنة تشير إلى أن العملة المتداولة في صنعاء لن تحافظ على ثبات سعرها المتدني أساساً وذلك نتيجة اعتبارات منها العوامل السياسية والاقتصادية والأزمات المتتالية التي مرت على تاريخ اليمن.

من جانبها أكدت جمعية البنوك اليمنية أن الجهاز المصرفي اليمني لم يتأثر بالأزمة الحالية وأنه ما زال مستمرا في أداء دوره وأي انخفاض في نشاطه إنما يعود للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

ونفت الجمعية أنباء تحدثت عن شحة السيولة النقدية في البنوك اليمنية أو البنوك الأجنبية العاملة في اليمن مؤكدة أن جميع البنوك تمكنت من تلبية جميع طلبات العملاء مما مكن البنوك من تجاوز تلك الازمة دون العودة للبنك المركزي .

وقالت الجمعية أن جميع فروع البنوك مستمرة في نشاطها ولم يقم أي من البنوك بإغلاق أي من فروعه.

وأشارت الجمعية إلى أن الودائع انخفضت لدى بعض البنوك ولكنها شهدت زيادة مضطردة في بنوك أخرى.

تعطل الاستثمارات

ويقول رئيس قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار محمد أحمد حسين أن عددا من المشاريع الاستثمارية جمدت بسبب الأحداث السياسية التي تمر بها البلاد من دون تفصيل عن عددها ، لكنه أكد أنها ستعاود نشاطها في حال استقرت الأوضاع في البلاد.

وأشار حسين إلى أن الهيئة تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون تأثر قطاع الاستثمار بالأزمة الراهنة وكذلك استقطاب أكبر قدر من المشاريع الاستثمارية.

وقال حسين :" بالرغم من الأزمة السياسية الا أننا استطعنا استقطاب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية منذ بداية العام، وتوزعت المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة وفروعها ومكاتبها على ١١ محافظة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية .

وأفاد حسين الذين يرأس أيضا لجنة لمعالجة أوضاع المشاريع المتعثرة أن برنامج عمل اللجنة للمرحلة الثانية يستهدف تشخيص أسباب تعثر المشاريع الاستثمارية التي تزيد كلفتها الاستثمارية عن مليون دولار وتقل عن مليوني دولار بهدف إيجاد الحلول والمعالجات بالتنسيق مع أعضاء اللجنة من ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار وفي ضوء ذلك سيتم التركيز على ١٥٣ مشروعاً تقع في ١٧ محافظة وكلفتها الاستثمارية تزيد عن ٥٦ بليون ريال.

وأوضح رئيس قطاع الترويج أن اللجنة توصلت في العام الماضي إلى معالجة مشكلة ما نسبته ٤٨٪ من المشاريع المتعثرة والتي يزيد إجمالي كلفتها الاستثمارية عن بليوني ريال بشكل إجمالي.

مركز الغسيل الكلوي بالحديدة يتسلم محاليل طبية لمرضى الكلى

■ ،، الحديدة/ سبأ

تسلم مركز الغسيل الكلوي وعدد من المستشفيات بمحافظة الحديدة أمس محاليل طبية خاصة بمرضى الكلى قدمتها جمعية الحكمة اليمانية الخيرية.

وخلال التوزيع أشاد أمين عام المجلس المحلي لمحافظة الحديدة حسن أحمد هيج بجهود جمعية الحكمة اليمانية في تنفيذ وتمويل المشاريع الخيرية بمختلف المحافظات. موضحا أن وصول هذه العلاجات ستساهم في تخفيف احتياجات مركز الغسيل الكلوي في المحافظة.

من جانبه أشار مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة الدكتور عثمان البيضاني إلى أهمية توفير المحاليل الوريدية وتطوير الخدمات التي يقدمها مركز الغسيل الكلوي خاصة في ظل الإقبال المتزايد على المركز.

وكان رئيس فرع جمعية الحكمة اليمانية بالحديدة صالح أحمد الوحيشي أشار إلى أنه سيتم توزيع ٥٠٠ ألف كرتون من المحاليل الطبية على محافظات الحديدة وتعز وحضرموت وعدن وإب والمحويت.

من جهة آخرى اختتمت أمس بمحافظة الحديدة الورشة التدريبية الخاصة بتدريب مدربين على دليل الوقاية ومعالجة الأمراض المنقولة جنسيا التي نظمها البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بمكتب الصحة العامة والسكان بدعم من الاتحاد الأوروبي بمشاركة ٢٠ متدرباً ومتدربة من مختلف مديريات المحافظة .

وهدفت الدورة على مدى خمسة أيام إلى إعداد وتدريب مدربين بالمديريات على دليل الوقاية ومعالجة الأمراض المنقولة جنسيا وكيفية التعامل مع المصابين بهذه الامراض .

وفي تصريح لـ"الثورة" اوضح الدكتور/ حسين فقيرة مدير البرنامج الوطني لمكافحة الايدز بالمحافظة أن هذه الورشة تأتي في إطار جهود البرنامج الوطني لمكافحة الايدز بهدف الحد من انتشار الأمراض المنقولة جنسيا والتقليل من آثارها ورفع كفاءة العاملين الصحيين بكيفية واستقبال والتعامل مع مثل هذه الحالات التي تتردد على المرافق الصحية التي يعمل المشاركون بالورشة فيها.

تدريب ٨٠ معلما ومعلمة محو أمية بمديريتي ذمار وميفعة عنس في طرق التدريس

■ ،، ذمار/ سبأ

اختتمت أمس بذمار دورة تدريبية خاصة بمعلمي ومعلمات محو الأمية وتعليم الكبار نظمها فرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظة بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

تلقى في الدورة التي استمرت ١٢ يوما ٨٠ من معلمي ومعلمات جهاز محو الأمية في مديريتي مدينة ذمار وميفعة عنس معلومات ومعارف في مجال تعليم الكبار طرق التدريس.

وفي الاختتام أشار وكيل محافظة ذمار محسن علي هارون إلى الجهود التي تبذلها الدولة في مكافحة الأمية باعتبارها أحد أبرز تحديات التنمية في اليمن والحد منها مسئولية تتطلب تضافر جهود المجتمع للقضاء عليها.. لافتا الى اهمية تشجيع معلمي ومعلمات جهاز محو الأمية للقيام بدورهم خصوصا في الأرياف وكذا التشجيع على الالتحاق بفصول محو الأمية.

فيما استعرض مدير فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظتي ذمار والبيضاء خالد زيد عمران جهود الصندوق في دعم فرع جهاز محو الأمية من خلال دعم البرامج التدريبية والتأهيلية الهادفة إلى رفع قدرات المعلمين.

وأشار مدير فرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار علي أحمد الهاملي إلى أن الدورة تعد بداية لبرنامج تدريبي يستهدف معلمي محو الأمية في جميع المديريات.مشيدا بجهود فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وإنجاح البرامج التدريبية لجهاز محو الأمية.

إلى ذلك افتتح وكيل المحافظة معرض الوسائل التعليمية وتعليم الكبار الذي أعدته معلمات محو الأمية في مديريتي مدينة ذمار وميفعة عنس.

واستمع الوكيل هارون من مدير فرع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار علي أحمد الهاملي إلى شرح عن المعرض الذي يضم عددا من الوسائل التعليمية للكبار والمصنعة من الخامات المحلية.

حضر الاختتام مدير عام مكتب الثقافة محمد علي العومري وعضو المجلس المحلي بذمار وليد عمران.

الإعداد لتدشين ملتقى اليتيم الثاني خلال شهر رمضان

■ ،، الثورة/حسن شرف الدين

يستعد مركز بصمتي للتدريب والاستشارات لتدشين ملتقى اليتيم الثاني خلال شهر رمضان الكريم.

وفي تصريح لـ"الثورة" اوضح الأخ طه سنان مدير مركز بصمتي للتدريب والاستشارات أن المركز يهدف من خلال الملتقى الذي سيكون مجانا إلى رفع مهارات وقدرات الأيتام في مجالات التنمية البشرية وتطوير الذات والقيام بمهام إنسانية تخدم فئة مهمة في بيئتنا لا سيما وأنها تمثل شريحة فاعلة ومؤثرة في المجتمع وهي فئة الأيتام..

مشيرا إلى أن المركز استهدف خلال الملتقى الأول أيتام ويتيمات دور الأيتام في أمانة العاصمة وعددهم ١٠٠ يتيم ويتيمة.

وأضاف سنان أن المشاركين سيتلقون عددا من البرامج التدريبية التفاعلية من خلال إقامة دورات تدريبية يديرها فريق ذو كفاءة عالية.. إلى جانب إقامة عدد من الأنشطة المرافقة كالمسابقات الثقافية والعلمية لتنمية مهاراتهم الثقافية.

وأشار مدير مركز بصمتي إلى أنه سيتم خلال الملتقى تأهيل مشرفي الأيتام في دور الرعاية للأيتام واليتيمات التأهيل الكامل في مجالات التنمية البشرية وخاصة في مجال البرمجة اللغوية العصبية والتنويم الإيحائي والعلاج بخط اليد وتحليل وكيفية تحليل وتعديل السلوك من خلال خط اليد والتوقيع.

إعداد مثقفي الأقران في الصحة الإنجابية والمهارات الحياتية بعدن

■ ،، عدن/ سبأ

اختتمت أمس بعدن دورة تدريبية خاصة بإعداد مثقفي الأقران في الصحة الإنجابية والمهارات الحياتية نظمها على مدى أربعة أيام مركز النسمة للطفولة والشباب وشبكة مثقفي الاقران الشباب بعدن.

وفي اختتام الدورة التي شارك فيها عدد من شباب وشابات مديرية الشيخ عثمان أوضحت رئيسة المركز لوين نصر أن المركز يعمل على تنظيم ودعم مثل هذه الدورات التي من شانها رفع مستوى الوعي الصحي والاجتماعي.

من جانبه أشار المسئول في شبكة مثقفي الاقران الشباب باليمن فهد عبدالقوي علي إلى أن هذه الدورة تعد الثانية حيث تم في الدورة الأولى تدريب ٢٦ شاباً وشابة في مديرية دار سعد.

ولفت إلى أن المتدربين سيقومون بتوصيل المعارف والمعلومات بشكل إيجابي لاقرانهم في مناطقهم.